

## المعهد العربي للتخطيط يشارك في اجتماع الخبراء حول "مصادر جديدة لتمويل التنمية العربية"

شارك المعهد العربي للتخطيط في اجتماع الخبراء الذي نظّمته منظمة الإسكوا في المملكة الأردنية الهاشمية بعنوان "مصادر جديدة لتمويل التنمية في الدول العربية"، وذلك بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن خلال الفترة 6-7 أكتوبر/تشرين أول 2013. وقد قام بتمثيل المعهد الدكتور إيهاب مقابلة -خبير في الهيئة العلمية- بتقديم ورقة بعنوان "تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة المملكة الأردنية الهاشمية". وقد بحث عدد كبير من الخبراء العرب والأجانب آليات إيجاد مصادر جديدة لتمويل عملية التنمية الشاملة في الدول العربية. وعلى وجه التحديد، ناقش الاجتماع سبل تطوير البيئة التمويلية في المنطقة العربية بهدف إيجاد حلول لفوائض السيولة النقدية في البنوك والخروج من الأزمة التمويلية وخاصة التمويل الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بوصفها عصب الاقتصاد، والمشغل الأكبر للعمالة، والدافع الأكبر لعملية التنمية المستدامة. وقد نظر المشاركون في الاجتماع إلى التمويل الإسلامي كأحد المصادر الجديدة للتمويل، ودور مؤسسات الأعمال في تسهيل وصول وحصول المنشآت الاقتصادية بشكل عام، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة منها بشكل خاص على التمويل، بالإضافة إلى مناقشة آثار تحويلات العاملين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآليات استخدامها كمصدر جديد من مصادر تمويل التنمية في الدول العربية.

وقد خرج الاجتماع بعد جلسات نقاشية استمرت ليومين كاملين بعدد من التوصيات الهامة. في مجال استغلال السيولة الفائضة، دعا الخبراء إلى ضرورة القيام بما يلي، أولاً، مراجعة شروط الإيداع الاحتياطي الإلزامي لتخفيض كلفة الودائع في القطاع المصرفي، مما يسمح بالإقراض بفوائد منخفضة للقطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني، ثانياً، ضرورة تأسيس مؤسسة تكفل القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد المصارف على تخفيض المخاطر والفوائد المترتبة على تلك القروض، ثالثاً، العمل على توسيع البنى التحتية الضرورية الخاصة بتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر، رابعاً، إنشاء مؤسسات لضمان القروض، خامساً، مساعدة المصارف التجارية ومصارف الاستثمار على توقيع بروتوكولات مع مؤسسات تمويلية ثنائية ومتعددة الأطراف للحصول على موارد مالية طويلة الأجل وبكلفة منخفضة، وأخيراً، تشجيع ودعوة المصارف إلى الاستثمار مباشرة في الشركات الناشئة ضمن شروط محدّدة، وإعفاء ودائع البنوك من نسب الاحتياطي الإلزامي بالمقابل بما منحت من قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بتحويلات العاملين، أكد الخبراء على ضرورة، أولاً، السعي الجاد لتقليل حجم التحويلات عبر القنوات غير الرسمية، ثانياً، تشجيع التحويلات الرسمية من خلال تخفيض تكاليف تحويل الأموال من خلال تطوير نظم بنكية تنافسية لكسر احتكار عدد قليل من الشركات الدولية لتحويل الأموال عبر أقطار العالم المختلفة، ثالثاً، وضع استراتيجيات وأطر وطنية وحكومية مناسبة لتشجيع التحويلات المالية لأغراض تمويل عملية التنمية الاقتصادية، رابعاً، وضع سياسات مدروسة ومتكاملة لجذب أكبر قدر ممكن من مدخرات العمالة في الخارج، خامساً، ترشيد استخدام هذه التحويلات وزيادة دورها في تمويل المشروعات الاستثمارية الإنمائية، سادساً، الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال في كل من تونس والمغرب والمكسيك وبريطانيا ولبنان، والتي عملت على زيادة دور العمالة في الخارج في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية، سابعاً، العمل على نشر الوعي لدى الأسر المتلقية للتحويلات بضرورة توجيه جزء لا بأس به من هذه التحويلات لأغراض استثمارية تساهم في دعم الإنتاج والتوظيف وتعمل كمصدر مستمر للدخل، ثامناً، إجراء دراسات لخصائص الأسر المستقبلية لهذه التحويلات من أجل التوصل إلى الآلية الصحيحة للاستفادة من تلك التحويلات، وأخيراً، إنشاء مؤسسة لتشجيع التحويلات على نمط مؤسسة تشجيع الاستثمار أو توكيل مهام جذب التحويلات وإدارة كل ما يتعلق بها إلى إحدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

أما فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، فقد دعا الخبراء إلى، أولاً، دعم تطوير تقنيات وأساليب تقييم "جدارة الأعمال" (خلافاً لجدارة الائتمان) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثانياً، وضع معايير تنظيمية لتصنيف الأعمال الصغيرة والمتوسطة بناء على جدارة الأعمال، ثالثاً، إنشاء أطر تنظيمية وإشرافية لأدوات المشاركة في سوق رأس المال لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، رابعاً، إيجاد برامج تمويلية متخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان وضع مالي وافي مستقر لتلك المنشآت ودعم نموها وازدهارها على أن تكون منظمات الأعمال هي المظلة لهذه الجهود على غرار تجربة الأردن، خامساً، تقوية دور منظمات الأعمال في العمل كوسيط فعال بين العرض والطلب على التمويل على غرار التجربة اللبنانية والأردنية والاستفادة من الحساب الخاص لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصندوق العربي في الكويت، سادساً، إقامة شركات استراتيجية مع وزارات ومؤسسات الأوقاف لتنمية واستثمار موارد الأوقاف لتحقيق التنمية الاجتماعية، وأخيراً، إشراك مؤسسات الأوقاف من الصناديق الاستثمارية التي تصب في مصلحة المجتمع.

هذا وسيقوم المعهد ببذل كافة الجهود الممكنة -وفقاً لأهدافه وإمكاناته- لتعظيم الاستفادة من نتائج هذا الاجتماع بشكل ينعكس على كافة الدول العربية.